

الرحم

ثلاثة اقسام فذا بصاحب الفرض ثم عطف عليه العصبه
 ثم عطف عليها ذال الرحم فقال وذوي وهو كل قريب لم يقرب
 له سهم مقدر ولم يعصب فصاحب الكتاب لما وصل الى هذا
 الموضع قرر تلك الواو في الشرح مع تصديره الكلام بالباب
 ولا يذهب عليك ان هذا تكلف بارد يقتضي وجود الواو
 كما في عبارة تلك الفرائض مع فقدان الثانية في اكثر النسخ
 وقد فقد الواو ايضا في كثير منها كما هو الواو في كانت عامة
 الصحابة اي اكثرهم كعمرو بن عبد الله بن مسعود والي عبيد بن الجراح
 ومعاذ بن جبل والي الدرداء وابن عباس في رواية عن مشهوره
 وغيرهم رحمه الله عليهم برون تورث ذوي الارحام ثم اتبعهم
 في ذلك من التابعين علقمة وابراهيم وشريح والحسن وابن
 سيرين وعطاء ومجاهد رحمهم الله وبه قال اصحابنا ابو حنيفة
 رحمه الله وابو يوسف ومحمد وزفر ومن تابعهم رحمهم الله وقال
 من يذهب بن ثابت وابن عباس في رواية شاذة رحمه الله لاميراث
 لذوي الارحام ويوضع المال عند عدم اصحاب الفرائض و
 العصبان في بيت المال وتابها في ذلك من التابعين سعد
 بن السب وسعيد بن جبير وبه قال مالك والشافعي رحمهم الله
 اجمع النافون بانه تعالى ذكره في ايات الميراث نص في
 الفروض والعصبان ولم يذكروا ذوي الارحام شيئا ولو كان
 لهم حق لبيته وما كان ذلك نسبيا وبانه صلى الله عليه وسلم
 لما استخبر عن ميراث العمة والخالة قال اخبرني جبريل ان لا
 شيء لهما ولنا قوله تعالى واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض
 في كتاب الله تعالى اذ عناه كما من بعضهم اولى به من بعض
 فيما كتب الله تعالى وحكم به لان هذه الآية نسخ المتواتر
 بالمعالات كما كان في ابتداء قدمه عليها السلام المدينة

فما كان

فما كان لولي الموالات والمواخات في ذلك الزمان صام صافيا
 الى ذوي الارحام وما بقي عندنا من اراث مولي الموالات
 صارتنا عن اراث ذوي الارحام كما ثبت عليه فيما سلف
 فقد شرع الله لهم الميراث بلا فصل بين ذوي رحمهم فرض
 او تقصب وبين ذوي رحمهم ليس له شيء منها فيكون
 ثابا للكل هذه الآية فلا يجب تفصيلهم كلهم في ايات
 الميراث وايضا روي ان رجلا من سبها الى سبيل بن
 حنيف فقتله ولم يكن له وارث الاخاه فكتب
 في ذلك ابو عبيدة ابن الجراح الى عمر رضي الله تعالى عنها
 فاجابه بان النبي صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى
 ورسوله مولى من مولى له والحال وارث من لا وارث له
 لا يقال المقصود بهذا الكلام النفي دون الاثبات
 كقولهم الصبر حيلة من لا حيلة له والصبر ليس بحيلة
 فانه قيل من كان وارثه الخال فلا وارث له لانا نقول
 صدر الحديث ياتي عن هذا المعنى بل نقول بيان الشرح
 بافظ الاثبات واردة النفي يودي الى الدلتباس فلا
 يجوز من صاحب الشريعة الكشف عن وايضا لما مات
 ثابت بن الجراح قال صلى الله تعالى عليه وسلم لقيس بن
 عاصم هل تعرفون له نسبيا فيكم فقال انه كان فينا غريبا
 فلا تعرف له الا ابن اخته هو الولي بانه بن عبد المنذر
 رحمه الله رسول الله تعالى عليه ولم يدان له والتوفيق
 بين ما رويناه موافقا للقران وبين ما رويته مخالف
 له ان يعمل ما رويته على قبل نزول الآية الكريمة او يعمل على
 ان العمة والخالة لا ترثان مع عصبية ولا مع ذوي فرض
 يرد عليه فان الرد على ذوي الفروض مقدم على تورث